

الرد على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية
للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١

الملاحظة الاولى :-

تضمنت مبيعات الفترة نحو ٦.٨٨٠ مليون جنيه ، قيمة فواتير مبيعات لم يتم تسليم مشمولها للعملاء حتى تاريخ الفحص في نوفمبر ٢٠٢١ ، منها نحو ٣.٣٦٦ مليون جنيه قيمة فواتير تصدير ، وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) فقرة " ٢ " .

الرد :-

- بخصوص ما تضمنته مبيعات الفترة بنحو ٦.٨٨٠ مليون جنيه فقد تم الغاء مبيعات بنحو ٢٣.٤ مليون جنيه متضمنا كافة الفواتير التي لم يتم تسليمها في ٣٠/٩/٢٠٢١ ويرجع التأخر في تسليم البضاعة الى عدة اسباب منها :-
١- طلب العميل ذلك لعدم وجود سعة مخزنية طرفه .
٢- عدم توافر وسائل نقل كافية .
وبخصوص فاتورة التصدير بقيمة ١.٨٤٥ مليون جنيه فقد تم سدادها في أكتوبر ٢٠٢١ ويرجع تأخير الشحن بسبب تجميع التصدير من الشركات الشقيقة وشحنها بشحنة واحدة .

الملاحظة الثانية :-

تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ٤.٣٤٢ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على مشروع الميكنة منذ يناير ٢٠٠٩ والذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه ، يمثل في نحو ١.٢٥٤ مليون جنيه قيمة اجهزة وشبكات تم استخدامها منذ عام ٢٠١٣ ، ونحو ٣.٠٨٨ مليون جنيه قيمة مصروفات تمت بمعرفة الشركة القابضة أنهت فترة سريان ترخيصها .

الرد :-

التعاقد بشأن مشروع ميكنة الأعمال لشركات المرحلة (شركة سيد - النيل - ممفيس ٠٠٠٠) تم من خلال الشركة القابضة للأدوية وجارى اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال التنسيق بين الشركة القابضة للأدوية ووزارة قطاع الاعمال العام للاستفادة من المشروع القديم من خلال المشروع الجديد الذى تم طرحه من وزارة قطاع الاعمال العام كما لم يتم الانتهاء ممن أعمال اللجنة المنوط بها دراسة ما تم تشغيله والاستفادة منه .

الملاحظة الثالثة :-

تضمنت الارصدة المدينة نحو ٨٤٢ ألف جنيه باقى قيمة فروق أسعار عملة عن رسائل أسبرين واردة عام ٢٠١٥ مقيدة على المورد بحساب الارصدة المدينة دون الحصول على اتفاق أو موافقة على تحمله تلك الفروق ولم يتم مطابقة الحساب مع المورد

الرد :-

تم موافاة شركة باير بقيمة المديونية محل الملاحظة وكذلك المرفقات الخاصة بها وجارى التواصل مع شركة باير فى هذا الشأن وسوف يتم تسويتها بعد الوصول الى الاتفاق مع شركة باير

الملاحظة الرابعة :-

لم يتم إعادة تقييم أرصدة الموردين بالعملة الأجنبية فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ الامر الذى ادى الى انخفاض خسائر فروق العملة عن الفترة بنحو ٢٩٤ ألف جنيه .

الرد :-

بخصوص عدم إعادة تقييم أرصدة الموردين بالعملة الاجنبية طبقا للاتفاق المبرم مع شركة باير بأن سعر الصرف هو ١٦ جنيه فان الشركة بصدد تعديل الاتفاق مع شركة باير فى هذا البند وبالنسبة لشركة أوم فان الرصيد الموجود قيمة ٧٥ % المتبقية من فاتورة بخلاف سداد ٢٥ % مدفوعة مقدما على رسائل أخرى وسوف يتم عمل إعادة تقييم للعملة الخاصة بشركة أوم فى المراكز اللاحقة .

- مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

الملاحظة الأولى :-

حققت الشركة خسائر عن الفترة بنحو ٤.٤ مليون جنيه مقابل أرباح بنحو ٨ مليون جنيه ، ١٠ مليون جنيه بمقارن ومستهدف الفترة على الترتيب وذلك لتراجع إيرادات نشاط الفترة بنحو ٣٠ % ، ٣٦ % عن مقارن ومستهدف الفترة على الترتيب .

الرد :-

يرجع انخفاض إيرادات النشاط خلال الفترة بسبب انخفاض المبيعات عن المستهدف لتلك الفترة بالإضافة الى أعمال التطوير بالمنطقة العقيمة اعتبارا من ١ / ٨ / ٢٠٢١ وطبقا لاحتياجات السوق من الاصناف .

الملاحظة الثانية :-

لم تحقق الشركة إيرادات عن الدخل من الاستثمار مقابل ٨٤٩ ألف جنيه ، مليون جنيه عن مقارن ومستهدف الفترة على الترتيب .

الرد :-

لم يتم تقدير إيرادات استثمارات عن الفترة وذلك تطبيقات لمبدأ الحيطة والحذر لعدم معرفة قيمة التوزيعات التي سوف يتم توزيعها عن العام المالي المنتهى فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١ من عدمه .

الملاحظة الثالثة :-

بلغت أعباء وخسائر الفترة بنحو ١٣.٢ مليون جنيه بزيادة نحو ٥١ % عن مستهدف الفترة البالغ ٨.٨ مليون جنيه .

الرد :-

يتمثل معظم المبلغ المذكور محل الملاحظة بنحو ١١ مليون جنيه غرامة شركة الجمهورية ، كما انه عند اعداد الموازنة تم ادراج فرض أساسى وهو الحصول على قرض بنكى لسداد مديونية شركة الجمهورية مما يؤدى الى تخفيض بند الأعباء والخسائر بالفارق بين فوائد القرض وفوائد شركة الجمهورية وهو ما تسعى الشركة إلا أنه لم يتم حتى الآن .

الملاحظة الرابعة :-

تضخم مخزون الانتاج التام وغير التام آخر الفترة ليصل لنحو ١٠٣.٢٢٣ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٢٧.٣٤٧ مليون جنيه عن رصيد أول الفترة البالغ نحو ٧٥.٨٧٦ مليون جنيه ، بنسبة ٣٦ % . رغم ذلك حققت الفترة خسائر بنحو ٤.٤١٦ مليون جنيه .

الرد :-

يرجع ذلك الى أنتاج كميات مخزون من بعض المستحضرات التى تنتج فى المنطقة العقيمة التى تم إيقاف العمل بها لأنجاز أعمال التطوير لتفادى نقصها أثناء هذه الفترة وكذلك لانخفاض مبيعات الفترة وكذلك أى توقف آخر طارئ بالأقسام الانتاجية .

الملاحظة الخامسة :-

لم يتم جرد مخزون الانتاج التام وغير التام فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ وفقا للمتبع فى المراكز المالية

الرد :-

لم يتم عمل جرد مخزون الانتاج التام وغير التام خلال الفترة حيث تقوم الشركة بعمل جرد نصف سنوي .

الملاحظة السادسة :-

تضمن مخزون الانتاج غير التام نحو ٣.٤٥٥ مليون جنيه قيمة عدد (٣٢) تشغيلة مفتوحة ، يرجع تاريخ بعضها إلى ٨ / ٢٠١٩ ، لم يتم الانتهاء منها حتى تاريخ المركز المالي .

الرد :-

بالنسبة للتشغيلات المفتوحة والتي يرجع تاريخها ٨ / ٢٠١٩ فهي في انتظار شهادة الافراج من وزارة الصحة وذلك لدراسة الثبات والتي يستغرق بعضها فترات بين ٦ شهور الى عامين وذلك حسب المنتج وتغير المصدر للخامات وجارى المتابعة مع الوزارة للانتهاء منها .

الملاحظة السابعة :-

لم يتم إجراء أى مطابقات مع أرصدة العملاء وموردى الخارج فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ وبالتالي فإن الارصدة الظاهرة بالمركز المالي تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط .

الرد :-

جارى عمل مطابقات مع العملاء وموردى الخارج وسوف نوافى سيادتكم بها فور الانتهاء من عمل المطابقات محل الملاحظة وسيتم الالتزام بأجرائها بوقت كافي قبل المراكز المالية القادمة .

الملاحظة الثامنة :-

بلغ الرصيد المدين المقيد على حساب مصلحة الضرائب (الخصم والاضافة) فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ نحو ١٩.٨٥٣ جنيه منه نحو ٦٦٢ ألف جنيه غير مؤيد بشهادات من الغير .

الرد :-

بالنسبة لمبلغ ٦٦٢ ألف جنيه مقيدة بحساب مصلحة الضرائب (الخصم والاضافة) فإن هذا المبلغ يخص الفترة من ١ / ٧ / ٢٠٢١ حتى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ ويتم موافاتنا بهذه الشهادات بعد سدادها لمصلحة الضرائب من قبل العملاء ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١ وسوف نوافيكم بها عند احضارها

الملاحظة التاسعة :-

بلغ الرصيد الدائن للمورد شركة الجمهورية فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢١ نحو ٣٧٢.٨٤١ مليون جنيه ، تحملت عنه الشركة نحو ١١ مليون جنيه قيمة غرامات عدم السداد خلال فترة المركز المالي ، وما زالت الشركة لم تقم بوضع خطة أو جدول زمنى لسداد تلك الدائنية لتفادى تحمل الغرامات .

الرد :-

جارى التفاوض للحصول على قروض ميسرة من البنوك وفقا للمبادرة التى تم طرحها من البنك المركزى لسداد الدين محل الملاحظة كما تسعى الشركة فى انتهاء اجراءات بيع ارض لمصنع الزيتون لسداد جزء من هذه المديونية وحينئذ سيتم وضع الجدول الزمنى لسداد تلك المديونية مع شركة الجمهورية .

الملاحظة العاشرة :-

لم تحصل الشركة على شهادات الإفراج الجمركى (نموذج ١٣) لبعض مبيعات التصدير ، بلغ ما أمكن حصره منها خلال الفترة نحو ٣.٣٩٦ مليون جنيه .

الرد :-

بالنسبة (لنموذج ١٣) فإن فترة الحصول عليه من الجهات المختصة تصل لمدة لا تقل ٣ شهور وجرى مطالبة هذه الجهات بالنموذج محل الملاحظة .

الملاحظة الحادية عشر :-

لم تنته إدارة الشركة من توفيق كامل أوضاعها بما يتلائم مع احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الرد :-

بالنسبة لتوفيق الأوضاع فقد تم الانتهاء من اعتماد النظام الاساسى للشركة من هيئة الاستثمار والموافقة على تحويل الشركة لقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وبناء عليه تم تعديل السجل التجارى للشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم أستخراج السجل بذلك بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢١ وتم سداد كافة الرسوم وفى انتظار النشر بالصحيفة الرسمية (الوقائع المصرية) عن طريق هيئة الاستثمار .

الرئيس التنفيذى

وليد محمد

باسم محمد عبد الله

(د . باسم محمد عبد الله)

تحريراً فى ١ / ١٢ / ٢٠٢١ م .

منى . .